

أصوات تصنع فرقاً

المستوى المحلي، فإن هذه النتائج التي تظهرها التقارير إنما تشير أيضاً إلى وجود قيود دولية لا يمكن حلها على المستوى القومي. وثمة ندرة من الديمقراطية في عملية اتخاذ القرار الدولية، سواء على مستوى المجتمع المدني أو الحكومات. فمُنظمات المجتمع المدني لا يمكنها حضور كثير من مننديات صنع القرار كمراقب. وفي حالات كثيرة يصدق هذا أيضاً على الحكومات في البلدان النامية، خصوصاً في البلدان الأقل نمواً. فيسيطر على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهما العمودان الرئيسان للحكم المالي العالمي، الدول السبع، فضلاً عن تمتع الولايات المتحدة بحق النقض/الفيتو في المؤسساتين كليهما (كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي إذا اتخذت دوله الأعضاء موقفاً مشتركاً).

فانعقاد "مجموعة العشرين" G20 بأعلى مستوى لتمثيل الدول، هو تجمّع غير رسمي لاثنتين وعشرين دولة من الشمال والجنوب، تعتبر ذات "أهمية منظمة" وخطوة محل ترحيب نحو إعادة تنظيم الواقع الجديد في الاقتصاد العالمي. ولكن من الواضح أنها لا تكفي، ولأسباب رئيسية: أولاً، لأن هذا التجمع لا يشرك نحو 170 دولة، كما حدث في قمة مجموعة العشرين في واشنطن (تشرين الثاني/نوفمبر 2008)، وفي لندن (نيسان/إبريل 2009) وبتسبرغ، بنسلفانيا (أيلول/سبتمبر 2009). وثانياً، لأن مجموعة العشرين ليس لها وزن مؤسسي، ولا وضع قانوني، ولا إمكانية للمحاسبة، ولا أمانة/سكرتاريا مسؤولة عن متابعة قراراتها، والقواعد غير المعروفة للتوصل إلى قرار، في حال فشل مفاوضات الأبواب المغلقة في الوصول إلى اتفاق.

في الوقت نفسه، هناك جدل على أن ميزة مجموعة العشرين تكمن في أن اجتماع عدد قليل من القادة على أرفع المستويات، يكون قادراً على إخراج نتائج دالة. بينما الاجتماع الموسّع الذي يجري بشفافية، قد لا ينتج عنه سوى خطابات ملهبة للاستهلاك السياسي من دون اتفاقات مهمة. وفي المقابل، فما حدث على مدى الاثني عشر شهراً الماضية، أن الجمعية العمومية للأمم المتحدة، التي اجتمعت في الدوحة في كانون الأول/ديسمبر 2008 وفي نيويورك في حزيران/يونيه 2009، استطاعت الخروج باتفاق لمجموعة من 192 دولة (إجمالي عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة) تعمقت في تحليلها للأزمة العالمية أكثر من أي وثيقة أخرى اتفق عليها دولياً. وقد كانت شبكة الراصد الاجتماعي مشاركاً نشطاً في كل جلساتها

تصدر هذه الطبعة من تقرير الراصد الاجتماعي في أيلول/سبتمبر 2009، أي بعد مرور عام على فشل حكومة الولايات المتحدة الاميركية في إنقاذ بنك "ليمان برادرز" Lehman Brothers من الإفلاس. وقد ميز انهيار هذا البنك الاستثماري العالمي ذروة الأزمة التي بدأت في "وول ستريت"؛ مركز النظام المالي المتعولم، والتي سرعان ما انتشرت لتطول الاقتصاديات الوطنية في أنحاء العالم.

ومنذ أن أصبحت "الأزمة" كلمة السر لعام 2009، كان السؤال الذي وجهته الراصد الاجتماعي إلى شبكة من المنظمات القاعدية الوطنية الإجابة عنه في صياغة التقارير الوطنية، واضحاً: ما الأثر الاجتماعي والبيئي للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في بلدك؟ وماذا تفعل حكومتك حيالها؟ وما المقترحات التي قدمها المجتمع المدني؟

وقد حدد كل تحالف وطني في الراصد الاجتماعي، معني بمعاينة الوضع في بلده، عدداً متنوعاً من الطرق تؤثر الأزمة فيها عليهم. وتمثل النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الصدد لب هذا التقرير، كما تقدم التحالفات المنظور القاعدي للعاملين مع، ومن بين، عامة الناس.

ولا يشكل هذا تقريراً معنانياً لغرض محدد. فقد أعد كل فصل للراصد الاجتماعي الوطنية، من منظمات وحركات ناشطة على مدار العام، حول قضايا التنمية الاجتماعية. وليس مقصود بالنتائج التي توصلوا إليها هنا أن تمثل صورة بحثية بحتة. بل إن المقصود هو استخدام هذه النتائج في تسليط الضوء على قضايا مهمة، والمساعدة في وضع سياسات أكثر مساواة، وأكثر مراعاة للتكافؤ بين الجنسين، ولصالح الفقراء.

وبناء على ما طلب منهم من تعليق على الأزمة، فقد قررت التحالفات الوطنية للراصد الاجتماعي في الفصول الواردة أن تتناول قضايا بلدانها وفق أولوياتها وتأكيداتها، بل وحتى وفق تعريفاتها لما تتضمنه الأزمة الحالية. ولإصدار هذا التقرير، قام كل تحالف من التحالفات الوطنية للراصد الاجتماعي بتنمية الموارد اللازمة، وتحديد الطرق الخاصة به؛ للتشاور مع عامة الناس والقاعدة الشعبية لتجميع الأدلة، والتحقق من النتائج التي تم التوصل إليها. وهم في ذلك لا يتوانون عن نقد السلطات المحلية، والسياسات، والنخب أو النظم الحاكمة، أينما هناك ضرورة لذلك. والتعبير عن الرؤى النقدية إنما يساعد في تقوية العمليات الديمقراطية. ولكن حتى عندما تظهر التقارير أن هناك الامكانية (والهامية) الكبيرة للتحسين على

طريقه الى الوثيقة الختامية، فقد ألزمتنا المفاوضات الحكوميين على الملأ بتحقيق الاتفاق الذي بدأ مستحيلاً. والآن، حان الوقت لوضع هذه الاتفاقات حيز التنفيذ، أي تحويل الكلمات الى عمل. أسباب وكيفية تحقيق هذا، هو ما سوف يتعرف عليه القارئ هنا، في تقرير الراصد الاجتماعي 2009.

روبيرتو بيسيو Roberto Bissio
السكرتاريا الدولية للراصد الاجتماعي

التي عقدت، بواسطة الأب "ميغل دي اسكوتو" Father Miguel D'Escoto رئيس الجلسة رقم 63 للجمعية العمومية للأمم المتحدة. وقد تقدمت الشبكة بتوصيات الى لجنة الخبراء التي يرأسها الاقتصادي "جوزيف ستيجليتز" الذي قدم مشورته للهيئة الدولية الأعلى في التشاورات الخاصة بالأزمة الاقتصادية والمالية، وأثرها على التنمية، وبمشاركة عشرات من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، قامت الراصد الاجتماعي بتنظيم حدث عام، تحت عنوان "أصوات الشعوب" في نيويورك. جمعت فيه ضحايا الأزمة على المستوى المحلي مع النشطاء والباحثين من جميع أنحاء العالم. وقد شاركت شبكتنا أيضاً مشاركة نشطة في موائد مستديرة عقدت أثناء مؤتمر حزيران/يونيه رفيع المستوى June High Level Conference نفسه، وعندما لم يجد سوى القليل من توصياتنا